

والتفريق بالفعول بين زوايا الاعتبار وصف له

له والفقول بان الاول وصف والثاني قطع عن الوصف غير محم  
 الازم ان يكونا اذ قال وادته لا فرق بينك الا بقرتك افر  
 فبذبحك بغير الوصف مع انه مشد الى ضمير المنكلم دون بوم  
 لكاتب عنه صاحب كشاف بان المنزوب قائم بالمضار وبفلا  
 بغير المضروب لا يمنع وتبالم الوصف بشخصين والمفعول  
 به فضله بغير ضرورة فيبتدأ بغير مضار فلا يطرأ نزوه  
 بالتميم بخلاف المفعول فبجه فانه مترج به وفقد وصفه  
 بصفة عاكسة مع ما بين لزمان والفعل من النزول وتنازل  
 ان يقول المنزوب صفة اصنافه لظا تعلق بالما على  
 لهذا الاعتبار وصف له ولا يمنع من ضمير الاسماخيات  
 بالمضامين والمنعدي جنيح الى المفعول به في التعلق  
 والوجود والى المفعول فبجه في الوجود والفضالة بالاول  
 اشك والما عمل الجبنا ضروري فينبغي ان لا يطرأ نزوه في  
 التحميم وكونه غير فضلة لا ينافي الضرورة بل يوافقها  
 ويكفي ان يقال في التعريف ان تعريف هذا العمور ليس  
 لوصفي بل مستغاد من خارج في المتورة الاولى لما علق  
 كل على ضميره ففرادى لان الطبيعة تحبولة على الخلاص  
 عن الترففة فاعنبر العمور وفي الصورة الثانية لما علق  
 الضيق بضميرها لمخاطبة والاسنان فلما لم يتبع في اذهاب  
 سال الخبر وعلى العمور بل يعني واحدا للمخاطبة الاصلية  
 الى ذلك والاسنان مجبول على الاسكال لان اصله التراب  
 وفيه بيض وفض واهنه اعلم **وكذا** اي ك لوصف الخام في اذابة  
 العمور اذ ادخلت **لاهل المخرقة فيما لا يحتمل التعريف بمعنى**  
**العمور اذ حيت العمور** اي عمور الحنيس وهو مخنار صاحب  
 التنعيم وفتح الاستلام فيجتمل الكل والاولى بطريق الحقيقة

لوجود

لوجود الحقيقة فبهما لكن عند الاطلاق يصرف الى الاخرى  
 لثبته ويحتمل انكار بل لبل فاذا حكمت لا يتزوج المساخت  
 يتزوج امرأة اعترض عليك به فانه كلفم ان لا يصح الاحتساب  
 من الركا لوالا لزم سنفت اجبا عا وبان كلمهم في قوله تعالى  
 فتجد الملايكة كلمهم بلفظ ان يكون بيان تغيير واحد المختلفين  
 وقد اجتمعت الامة انه تا كبر وبان المصترن باللام ان كان  
 عايتا يفتي ان يفتي اول الطر عند الاطلاق محتملا لمدونه كما  
 هو وجوب ساير الفاظ العمور وان لم يكن عايتا لا يصح عد  
 من اول العمور **قال** الشيخ عمدا للزير لم يفتح في سر  
 هذه المسئلة واختار قول جملة اصوليين وعامة اهل  
 اللغة وهو انما تعبد عمور الاستغراق سوا كانت داخلة  
 على المفرد او الجمع لان اللفظ الذي تعلق عليه الالام دال  
 على الماهية بدون اللام فحمل اللام على المطابقة للمعرفة  
 اول من حملته على تعريف الحنيس والما بدي الحريفة اما  
 تعريف العمور الاستغراق الحنيس فتعريف العمور اول من  
 الاستغراق لانه اذا ذكر لعمور فراد الحنيس كما اوزنها  
 فحمل اللام على ذلك البعض اول من حملته على جميع الافراد  
 لان البعض متبعض وان يحتمل العمور فالاستغراق متبعض  
 وكذا حمل اللام في قوله تعالى ما لتارف والتارفة وقوله  
 تعالى ان الانسان لفرحسند على الاستغراق بالاجماع الا ان  
 تلك الترففة على ان اللام يفتس الماهية كما في قوله  
 الانسان حيوان ناطق او على ان البعض مراد كما في قوله  
 لا تزوج المسك ان الحام يكون على ان التزوج كسائر  
 المسالك غير ممكن فصرف لوالا فلما يفتن حتى **يستظ**  
**اعتبار الجمعية اذا دخلت اللام على الجمع عملا بالذاتين**